

October 2013



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

المجلس

الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة

روما، 2-6 ديسمبر/كانون الأول 2013

عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحماية الاجتماعية

الموجز

بناء على طلب دورة المؤتمر الثامنة والثلاثين، تهدف هذه الوثيقة إلى إعلام المجلس، من خلال لجنة البرنامج، عن نهج المنظمة للحماية الاجتماعية وعن كيف تسعى إلى تعزيز قدرتها في السنوات القادمة وكيف ستعمل مع شركائها لضمان تقديم دعم فعال للبلدان الأعضاء.

تلعب الحماية الاجتماعية خمسة أدوار أساسية في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة عن طريق:

(أ) توفير دعم مباشر للدخل بحيث يكون له تأثير فوري على الأمن الغذائي وعلى خفض الفقر على مستوى الفرد والأسرة المعيشية؛ (ب) دعم المزارعين والأسر المعيشية الريفية الأخرى في التغلب على عوائق السيولة وفي إدارة المخاطر إدارة أفضل؛ (ج) تعزيز رأس المال البشري؛ (د) تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية مع ما لذلك من تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي والعمالة وعلى خفض الفقر الريفي؛ (هـ) دعم الجهود الرامية إلى تحقيق إدارة للموارد الطبيعية بطريقة أكثر استدامة وتوفير سبل كسب عيش قادرة على الصمود. وستزيد المنظمة بقدر هام دعمها للبلدان بإقامة الروابط وتعزيز الاتساق في السياسات بقدر أكبر وإلى تحقيق تآزر بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتنمية الزراعية وخفض الفقر الريفي. وستلعب هذه الأدوار الخمسة دوراً مركزياً في كيفية قيام المنظمة، إلى جانب شركائها الاستراتيجيين، بإنجاز عملها المتعلق بالحماية الاجتماعية في السنوات القادمة.

وبغية ضمان الإنجاز على هذه الجبهات جميعها، ووفقاً للخطة المتوسطة الأجل 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية 2014-2015، قامت المنظمة بـ: (1) تخصيص موارد إضافية في مجال الحماية الاجتماعية؛ (2)



mi557a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

<p>تسمية شعبة ضمن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باسم شعبة الحماية الاجتماعية؛ (3) إنشاء فريق عمل مشترك بين الإدارات لزيادة الكتلة الحرجة وتقوية التنسيق بين العمل التحليلي والدعم في مجال السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ (4) وتقوم بتعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية لزيادة اتساق وفعالية التدخلات.</p>
<p>الإجراءات التي يُقترح على لجنة البرنامج والمجلس اتخاذها</p> <p>تعرض هذه الوثيقة على لجنة البرنامج والمجلس للاطلاع عليها.</p>
<p>يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:</p> <p>السيد Robert Vos مدير شعبة الحماية الاجتماعية الهاتف: +39 (06) 570-54550</p>

مقدمة

1- يقرّ الإطار الاستراتيجي المراجع لمنظمة الأغذية والزراعة،¹ الذي صادق عليه المؤتمر في الفترة من 15 إلى 22 يونيو/حزيران 2013، بالأهمية الأساسية للحماية الاجتماعية في تحسين الأمن الغذائي والتغذية وخفض الفقر الريفي. وقد قام العديد من البلدان الأعضاء بالفعل باستخدام سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية استخداماً ناشطاً بقصد تحقيق هذه الأهداف. وتدعم المنظمة، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، هذه الجهود مستفيدة من خبرتها وميزتها النسبية التي تكمن في الواجهة البيئية المشتركة بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي وخفض الفقر والتنمية الزراعية والريفية.

2- يفيضي النجاح المبرهن الذي حققته تدخلات الحماية الاجتماعية إلى التوسع في استخدامها وإلى ازدياد أهميتها في الاستجابات المتعلقة بالسياسة العامة التي تتبناها البلدان في مواجهة تحديات التنمية، وخصوصاً تلك المتصلة بالفقر الريفي والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وتوفر آليات الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية الفقيرة والمنخفضة الدخل وسائل تمكنها على نحو أفضل من مجابهة وإدارة المخاطر وأوجه الضعف. وعندما تصمم هذه التدخلات بشكل صحيح، فإنها توفر وسائل وجود يمكن الركون لها تساعد على الحصول الآمن على الغذاء والحيلولة دون الفئات الأكثر ضعفاً من خلال اللجوء إلى استراتيجيات تأقلم سلبية ضارة لتغطية احتياجاتها الأساسية وضمان بقائها المباشر في أوقات الشدة. وتشمل هذه الاستراتيجيات: الإقلال من المتناول من الأغذية وإخراج الأطفال من المدرسة وذبح ماشية التناسل الأساسية وبيع الأصول الإنتاجية. وتحرر تدابير الحماية الاجتماعية الموارد لتمكين الأسر المعيشية من الاستثمار أكثر في مزارعها

¹ الوثيقة C 2013/7

وأنشطة مشاريعها الريفية، فيمكن بذلك أن تكون وسائل قيمة لتطوير وحماية واستعادة سبل كسب العيش الريفية المستدامة القادرة على الصمود.

3- سيتطلب تحقيق هذا الأثر الإنمائي تصميمًا دقيقاً، كما ينبغي أن تكون السياسات الاجتماعية متضافرة مع سياسات التنمية الزراعية والريفية يداً بيد. ويحدد الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة الروابط بين مجالات السياسات هذه، ويوفر أساساً للجمع بين الخبرات ذات الصلة لدعم البلدان بفاعلية أكبر في تدخلاتها المتعلقة بالحماية الاجتماعية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية ورفاه سبل كسب العيش الريفية وقدرتها على الصمود. ولكي تكون المنظمة قادرة على الاستجابة للطلب المتزايد من البلدان الأعضاء، فإنها تقوم بتعزيز خبرتها في مجال الحماية الاجتماعية، حسبما هو منصوص عليه في الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017 وبرنامج العمل والموازنة 2014-2015²، وبتقوية شراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاءها في التنمية.

4- كما طلب مؤتمر المنظمة في يونيو/حزيران 2013³، تهدف هذه الوثيقة إلى المزيد من إعلام المجلس عن نهج المنظمة للحماية الاجتماعية ضمن مجالات ولايتها، وكيف تسعى إلى تعزيز قدرتها في السنوات القادمة وكيف ستعمل مع شركائها لضمان تقديم دعم فعال للبلدان الأعضاء.⁴

ألف- نهج منظمة الأغذية والزراعة للحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

5- تعتمد الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الريفية في العالم النامي أساساً على الزراعة لكسب عيشها. فمثلاً، قرابة ثلاثة أرباع سكان الريف النشطين اقتصادياً في أفريقيا هم من أصحاب الحيازات الصغيرة، ومعظمهم ينتج حصة كبيرة من استهلاكه للأغذية. وزيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتمكينه من الاستقرار أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي، ويعني ذلك تحسين إنتاجية وربحية واستدامة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي كثير من الأحيان، يواجه المزارعون وتواجه الأسر الريفية عوائق عند الوصول إلى الموارد وانخفاض الإنتاجية الزراعية وبأسواق سيئة الأداء.

6- تتعرض الأسر المعيشية الريفية الفقيرة في البلدان النامية مراراً وتكراراً لمخاطر وصددمات اقتصادية طبيعية والتي هي من صنع الإنسان وطبيعية تتهدد سبل كسب عيشها. وهي عادة غير مهيأة لمجابهة هذه الصدمات. وفي ظل عدم وجود تأمين أو ترتيبات أخرى لتقاسم المخاطر، قد تضطر الأسر الريفية الفقيرة إلى التصدي للصددمات بطرق قد تفاقم هشاشتها وتقوّض قدرتها المستقبلية على توليد الدخل. فقد تقوم مثلاً ببيع أصولها (بقرة أو محراث أو قطعة أرض)،

² الوثيقة C 2013/3

³ الوثيقة C 2013/REP ، الفقرة 105

⁴ تضيف هذه الوثيقة إلى المذكرة الإعلامية رقم 10، الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال الحماية الاجتماعية

<http://www.fao.org/docrep/meeting/028/MG838E.pdf>

وقد تتحول إلى إنتاج محاصيل تنطوي على قدر من المخاطر أقل لكنها تدرّ غلة أدنى، أو قد تتوقف عن إرسال أطفالها إلى المدارس لتلحقهم بأعمال تدر دخلاً للأسرة، لكنها بذلك تضعف قدرتها المستقبلية على كسب دخل.

7- في هذا السياق، أصبح توفير الحماية الاجتماعية استجابة متزايدة الأهمية في مجال السياسة العامة. وتهدف سياسات الحماية الاجتماعية إلى الحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والضعف وإلى التخفيف من حدة الفقر المدقع والحرمان، مع الأخذ في الاعتبار مختلف أوجه الضعف طوال دورة الحياة. وبضمانها لإمكانية التنبؤ والانتظام، تمكّن أدوات الحماية الاجتماعية الأسر من إدارة المخاطر بشكل أفضل ومن مزاولة أنشطة كسب العيش والإنتاج الزراعي التي تعود عليها بريح أوفر. وعندما توجه الحماية الاجتماعية إلى المرأة، فإنها لا تعزّز مقومات تمكينها فحسب، بل تحسّن أيضاً رفاه الأسرة لأن أولويات المرأة تنصب على الغذاء والتغذية والتعليم ورعاية أطفالها.

8- يمكن للحماية الاجتماعية أن تتخذ أشكالاً متنوعة، من التحويلات النقدية إلى تقديم وجبات مدرسية إلى الأشغال العامة. وعندما توجه هذه إلى الفئات الأفقر والأضعف، يمكن النظر إليها على أنها بحد ذاتها تدخلات حماية اجتماعية. كذلك قد تكون للسياسات الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي، من مثل تقديم إعانات للمدخلات، وظيفة حماية اجتماعية أيضاً بالقدر الذي تساعد فيه على الحد من تعرض الأسر المعيشية الزراعية المالكة حيازات صغيرة لمخاطر تقلب الأسعار.

9- يمكن استخدام تدابير وسياسات الحماية الاجتماعية لتقوية الصلة بين السياسات والمبادرات الإنسانية والتنموية، بتعزيزها المتعاقد لتدابير الوقاية من الآثار المحتملة للكوارث والأزمات التي تهدد نظم الأغذية والزراعة وتخفيفها. ففي حالات ما بعد الصدمة أو أثناء الأزمات، يمكن للمساعدة الإنسانية أن تعتمد على نظم الحماية الاجتماعية الموجودة لتوسيع نطاق البنى والتدابير القائمة لنقل المساعدات الإنسانية لحماية أو إعادة بناء سبل كسب عيش السكان الأضعف. وعندما تكون نظم الحماية الاجتماعية غير موجودة أو غير كافية، يمكن تقديم المساعدة الخارجية مباشرة على شكل مساعدة عينية أو تحويل نقدي للحصول على المدخلات الزراعية الأساسية.

10- يمكن للحماية الاجتماعية أن تتصدى للقيود على طلب وعرض الخدمات العامة على السواء. فمن ناحية الطلب، يمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية على التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية أمام الوصول إلى الخدمات والاستفادة منها، من التعليم إلى الرعاية الصحية إلى الطاقة والنقل. ومن جانب العرض، يمكن أن تشمل الحماية الاجتماعية جهوداً خاصة لإتاحة الخدمات للفئات الأكثر ضعفاً من السكان، من مثل تنمية الطفولة المبكرة والمدارس الميدانية للمزارعين.

11- غير أنه يجدر النظر في الحماية الاجتماعية إلى جانب عوامل أخرى. وينبغي تصميم البرامج بعناية، فإذا ما انصب التركيز على الوصول إلى المنافع فقط، فإن ذلك قد لا يوفر سبباً مستداماً للتخلص من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وأثناء المحن الشديدة، مثل موجة الجفاف الممتدة التي اجتاحت منطقة القرن الأفريقي في عام 2008، قد لا تكون

المنافع الاجتماعية كافية. فمن بين الأسر المعيشية المتضررة، تمكّنت أسر من بناء أو إعادة بناء أصولها ببطء بفضل تحويلات نقدية كانت تتلقاها من برنامج شبكات الأمان المنتجة في إثيوبيا أو برنامج شبكات الأمان من الجوع في كينيا. لكن الجفاف أتى على كل هذه المكاسب. ويثبت ذلك أن الحماية الاجتماعية في البيئات الريفية ينبغي أن تسير متضافرة مع سياسات التنمية الزراعية والريفية التي تساعد على بناء قدرة أكبر على الصمود وتحسين الإنتاجية ودعم إدارة الموارد بصورة مستدامة. وهذا هو المجال الذي تؤدي فيه المنظمة دوراً أساسياً.

الحماية الاجتماعية والإطار الاستراتيجي المراجع لمنظمة الأغذية والزراعة

12- تدخلات الحماية الاجتماعية عنصر جوهري في نهج المنظمة "المزدوج المسار" لخفض الجوع والفقر. ويتطلب الأمر تدخلات على الأجلين القصير والطويل. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تقيم جسراً بين المسارين. فهي أولاً تساعد الأسر المعيشية على التغلب على نقص التغذية بتزويدها بفرص مباشرة للحصول على الغذاء أو وسائل لشرائه. وثانياً، يمكنها أن تزيد نمو الإنتاجية الزراعية وتحسن سبل كسب العيش والتغذية وتعزز الإدماج الاجتماعي.

13- يتضمن الإطار الاستراتيجي المراجع لمنظمة الأغذية والزراعة خمسة أهداف استراتيجية جديدة لعمل المنظمة في المستقبل. وتتعلق ثلاثة من هذه الأهداف الخمسة على التوالي، بالأمن الغذائي والتغذية (الهدف الاستراتيجي 1)، والحد من الفقر الريفي (الهدف الاستراتيجي 3) والقدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 5). وتشكّل الحماية الاجتماعية عنصراً هاماً من عناصر كل من هذه الأهداف. كما أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تكون مفيدة في المساعدة على تحقيق استخدام وإدارة أكثر إنتاجية واستدامة للموارد الطبيعية (الهدف الاستراتيجي 2) ونظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة (الهدف الاستراتيجي 4). هكذا، يحمل التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة على تركيز عملها في السنوات المقبلة على الحماية الاجتماعية.

14- تلعب الحماية الاجتماعية خمسة أدوار أساسية في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة عن طريق: (أ) توفير دعم مباشر للدخل بحيث يكون له تأثير فوري على الأمن الغذائي وعلى خفض الفقر على مستوى الفرد والأسرة المعيشية؛ (ب) دعم المزارعين والأسر المعيشية الريفية الأخرى في التغلب على عوائق السيولة وفي إدارة المخاطر إدارة أفضل؛ (ج) تعزيز رأس المال البشري؛ (د) تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية مع ما لذلك من تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي والعمالة وعلى خفض الفقر الريفي؛ (هـ) دعم الجهود الرامية إلى تحقيق إدارة أكثر استدامة للموارد الطبيعية وتوفير سبل كسب عيش قادرة على الصمود.

ألف- توفر الحماية الاجتماعية دعماً مباشراً للدخل بحيث يكون له تأثير فوري على الأمن الغذائي وعلى خفض الفقر على مستوى الفرد والأسرة المعيشية

15- تمثل الحماية الاجتماعية الموجهة جيداً ضحاً للموارد لأفقر الفقراء. ويقلل مثل هذا الدعم الموجه مدى وشدة الفقر. فعلى سبيل المثال، جرى توثيق خفض الفقر نتيجة خطط الأشغال العامة/ خطط العمل للرفاه في الأرجنتين والتحويلات النقدية المشروطة في البرازيل والمكسيك ونيكاراغوا والتحويلات النقدية غير المشروطة في كينيا ومعاشات المسنين في جنوب أفريقيا.

16- تنفق الأسر المعيشية الفقيرة معظم دخلها على الغذاء وهناك أدلة كثيرة على أن تدخلات الحماية الاجتماعية تحسّن الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتغذية الأطفال. ووجدت مراجعة شاملة للدراسات عن برامج التحويلات النقدية أن 17 دراسة من أصل 20 أشارت إلى زيادة في المتناول الغذائي وفي تنوعه وجودته، ويسهم ذلك كله مساهمة هامة في تحقيق الأمن الغذائي.⁵ كما أدت برامج التحويلات النقدية أيضاً إلى انخفاض سوء التغذية لدى الأطفال، على الرغم من أن الأثر يتحقق بتوسط محددات أخرى للحالة التغذوية للأطفال، بما في ذلك إمكان الحصول على الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب وممارسات النظافة الصحية وخصائص الأسرة والوالدين. ففي البرازيل، يفوق احتمال أن يجتنب الأطفال المنتفعون من برنامج Bolsa Familia سوء التغذية احتمال اجتناب غير المنتفعين له بنسبة 26 في المائة.⁶ وفي كولومبيا، زادت التحويلات النقدية للفقراء زيادة كبيرة مجموع استهلاك الأغذية، وخصوصاً استهلاك الأغذية الغنية بالبروتين: الحليب واللحوم والبيض. والعائلات المنتفعة من برنامج التحويلات النقدية في ملاوي تأكل الآن اللحم والسمك ثلاث مرات في الأسبوع، بينما لم يكن ذلك بمقدورها غير مرة واحدة كل ثلاثة أسابيع.⁷

باء- تدعم الحماية الاجتماعية المزارعين والأسر المعيشية الريفية الأخرى في التغلب على عوائق السيولة وفي إدارة المخاطر إدارة أفضل، ما تكون له آثار إيجابية على الإنتاج الغذائي وعلى الاستثمار في الزراعة على مستوى المزرعة

17- تستند سبل كسب عيش معظم المنتفعين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة غالبية على زراعة الكفاف وعلى أسواق العمل الريفية، وسيظل ذلك سائداً في المستقبل المنظور. وفي كثير من الأحيان، لا توفر أسواق العمل المحلية العديد من الفرص للتغلب على الفقر، ونتيجة لذلك تميل الأسر المعيشية الفقيرة إلى اللجوء إلى العمالة الذاتية، سواء في الزراعة أو خارجها. وعلاوة على ذلك، يعيش معظم المنتفعين في أماكن تفتقر إلى أسواق الائتمان والتأمين والعمل والسلع والمدخلات أو يكون أداء هذه الأسواق فيها ضعيفاً. وفي هذا السياق، عندما توفر الحماية الاجتماعية بطريقة منتظمة ويمكن الركون إليها، فإن ذلك يساعد الأسر المعيشية على التغلب على قيود الائتمان وعلى إدارة المخاطر إدارة أفضل. ويساعد ذلك بدوره على حفز استثمارات أكثر إنتاجية وعلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتحفيز استحداث نشاط اقتصادي محلي وتوليد عمالة.

⁵ مراجعة الأدلة المقدمة في هذا القسم، أنظر: N. Tirvayi, M. Knowles, and B. Davis (2013), "The interaction between social

protection and agriculture. A review of evidence روما: منظمة الأغذية والزراعة.

⁶ Rômulo Paes-Sousa, Leonor Maria Pacheco Santos and Édina Shisue Miazaki (2011), "Effects of a conditional cash

503transfer programme on child nutrition in Brazil", Bulletin of the World Health Organization 89:496-503

⁷ أنظر مثلاً، Joseph Hanlon, Armando Barrientos and David Hulme (2010), "Just Give Money to the Poor" Chapter 4, Page

18- يبين عدد متزايد من الأدلة أن تدخلات الحماية الاجتماعية تؤثر تأثيراً إيجابياً على سبل كسب عيش المنفعين. فبرنامج التحويلات النقدية المشروط في المكسيك (Oportunidades) أدى إلى زيادة استخدام الأراضي وملكية الماشية وإنتاج المحاصيل والإنفاق الزراعي، كما أدى إلى زيادة احتمال تشغيل مشاريع متناهية الصغر، في حين أدى برنامج التحويلات النقدية المشروط في باراغواي ونظام المعاش التقاعدي الاجتماعي في بوليفيا إلى زيادة الاستثمار في الإنتاج الزراعي وحياسة الثروة الحيوانية. وقد أثمرت برامج التحويلات النقدية في ملاوي وكينيا نتائج مماثلة، مؤدية إلى زيادة استهلاك الأغذية من الإنتاج الزراعي المنزلي. وأدى برنامج أشغال عامة في إثيوبيا، مقترناً بتدابير دعم زراعي تكميلية، إلى إنتاج للحبوب أغزر واستخدام للأسمدة أكبر.

19- ليست هذه الآثار متجانسة، فقد تختلف النتائج من سياق لآخر. فعلى سبيل المثال، يبدو أن خطط التحويلات النقدية لم تحدث غير أثر قليل على عرض اليد العاملة في أمريكا اللاتينية، بينما أدت هذه البرامج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تحول من العمل الزراعي بأجر كملاذ أخير إلى زيادة حصة العمل في أنشطة في المزرعة يؤديها الكبار.

20- تبين من العمل الميداني النوعي على برامج التحويلات النقدية في غانا وكينيا وزمبابوي أنه كانت لهذه البرامج آثار إيجابية على "رأس المال الاجتماعي"، أي أنها سمحت للمنتفعين بـ "الدخول مجدداً" في الشبكات الاجتماعية القائمة و/أو تعزيز شبكات الأمان غير الرسمية وترتيبات تقاسم المخاطر. وعلاوة على ذلك، في البلدان الثلاثة جميعها، أتاحت برامج الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية تخفيض مستويات مديونيتها وزيادة جدارتها الائتمانية.

جيم- تعزز الحماية الاجتماعية تنمية رأس المال البشري مع ما لذلك من تأثيرات مفيدة طويلة الأمد على سبل كسب العيش

21- إن بلوغ مستويات تعليمية عليا هي هامة لنمو الإنتاجية الزراعية وتحسين فرص توظيف العمال الريفيين في الزراعة وخارجها. وهناك أدلة متينة من العديد من البلدان (في أمريكا اللاتينية وبتزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) على أن التحويلات النقدية أدت إلى مكاسب كبيرة في الحصول على خدمات الصحة والتعليم، مقاسةً بزيادات في معدلات الالتحاق بالمدارس (خاصة للبنات) وبالحد من عمالة الأطفال والاستفادة من الخدمات الصحية.

دال- تحفز الحماية الاجتماعية التنمية الاقتصادية المحلية مع ما لذلك من تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي والعمالة وعلى خفض الفقر الريفي

22- يمكن أن تؤدي الحماية الاجتماعية إلى آثار مضاعفة عبر تحفيز السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات وأسواق العمل. فعلى سبيل المثال، عندما يتلقى المنتفعون تحويلات نقدية فإنهم ينفقونها. وبعد ذلك، تنتقل تأثيرات التحويل من الأسر المعيشية المنتفعة إلى آخرين داخل وخارج الاقتصاد المحلي، وفي كثير من الأحيان إلى أسر معيشية

غير مؤهلة للتحويل النقدي يغلب أن تكون مالكة لمعظم المشاريع التجارية المحلية. وقد وجدت نماذج للاقتصاد المحلي تجريبية وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لدراسة تأثير برامج التحويلات النقدية على الاقتصاد ككل في كينيا وليسوتو تضاعفاً في الدخل يتراوح بين 1.81 و 2.23 على التوالي لكل شلن كيني أو لوتي ليسوتي تم تحويله. غير أنه، تبعاً للسياق، قد تكون آثار الدخل محدودة بسبب القيود على العمل ورأس المال وأسواق الأراضي. والفكرة الرئيسية المستفادة من التجربة هي أن غير المنتفعين مباشرة يستفيدون هم أيضاً والاقتصاد المحلي إلى حد كبير من برامج التحويلات النقدية عن طريق الروابط مع التجارة والإنتاج، وأن مضاعفة الدخل إلى الحد الأقصى تتطلب تدخلات تكميلية توجه إلى الأسر المنتفعة وغير المنتفعة. كما أن آليات الحماية الاجتماعية الأخرى، مثل برامج الأشغال العامة، يمكن أن تؤدي أيضاً إلى آثار مضاعفة من خلال استحداث سلع عامة وخاصة مثل بناء المصاطب والري وغيرها من البنى الأساسية، وكذلك عن طريق ضخ الدخل في الاقتصاد المحلي. ويستفيد من برنامج Bolsa Familia في البرازيل حوالي 50 مليون شخص، ويكسب الاقتصاد بوجه عام مقابل كل ريال برازيلي ينفق ما يقدر بـ 1.87 ريال برازيلي. ومنذ انطلاق البرنامج قبل عشر سنوات، انتشل 36 مليون برازيلي من برائن الفقر، خمسهم تقريباً عن طريق برنامج الحماية الاجتماعية وحده.⁸

23- تقدم مبادرات الحماية الاجتماعية لدعم برامج شراء الأغذية المحلية منظوراً جديداً بشأن التنمية الزراعية والتدخلات في مجال الأغذية، إذ يجري استبدال التركيز التقليدي على المعونة الغذائية بجهود رامية إلى تأمين ظروف اجتماعية ومؤسسية تكفل حصول السكان المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي على أغذية ذات جودة ومشاركة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق. فمثلاً، برز "برنامج الشراء من الأفارقة لأفريقيا" المدعوم من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبرازيل كمبادرة مشتركة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتوليد الدخل للمزارعين والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا. ويقوم المشروع مستلهماً نجاح البرازيل في "برنامجها لشراء الأغذية"، بالجمع بين إجراءات للإنعاش الزراعي والمساعدة الغذائية وبين استراتيجيات تنمية لربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المؤسسية المحلية، خصوصاً توريد الأغذية إلى برامج الوجبات المدرسية، لتمكين المزارعين من الانخراط انخراطاً أكبر في إنتاج وتسويق الأغذية، في الوقت الذي يساعد فيه على توفير المكملات للوجبات الغذائية وتنويعها. ويساهم "برنامج الشراء من الأفارقة لأفريقيا" أيضاً في تنمية قدرات موظفي الحكومة على دعم مشتريات الأغذية المحلية من أصحاب الحيازات الصغيرة كاستراتيجية للتنمية وأداة لمنع حدوث أزمات غذائية في المستقبل.

هاء- قد تعزز الحماية الاجتماعية نظم الأغذية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية وسبل كسب العيش القادرة على الصمود

⁸ الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (2013)، "Bolsa Familia: Brazil's social security cash transfer programme", Facts and

24- يمكن لخطط الأشغال العامة للمحافظة على الأراضي وبناء المدرجات وتحسين إدارة موارد المياه وجمع المياه ومشاريع التشجير/إعادة التشجير الموجهة للأسر المعيشية الفقيرة أن تساعد في الوقت ذاته على معالجة مشاكل انعدام الأمن الغذائي والفقر والتدهور البيئي. تبعاً لذلك، من الضروري أن تصمم مثل هذه البرامج لبناء وتعزيز وحماية الأصول وسبل كسب العيش بغية تقليل التعرض للكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر وزيادة القدرة على الصمود والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. ولمعالجة أوجه الترابط المعقدة بين إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ وسبل كسب العيش المستدامة القادرة على الصمود، وُضع مفهوم "الحماية الاجتماعية التكيفية" كي تدمج بوضوح إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ بسياسات الحماية الاجتماعية.⁹

25- ضمن هذا الإطار، ستُقلل إلى أدنى حدّ المخاطر المتمثلة في أن تحفز تدخلات الحماية الاجتماعية أنماط إنتاج غذائي غير مستدام، وذلك عبر نهج متكاملة تطلق التآزر الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من خلال الحماية الاجتماعية المراعية للمناخ والبيئة. وتوفر السياسات التي تدرك أوجه التآزر هذه وتعززها منذ البداية، من وضع السياسات وتخطيط البرامج وتنفيذها، إمكانية عظيمة لتحقيق آثار إيجابية بشأن القدرة على التكيف اجتماعياً وبيئياً على حد سواء.

باء- دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها الجاري

26- ليست هذه الآثار الإيجابية تافهة ولا هي مضمونة النتائج. فمن الضروري تصميم سياسات الحماية الاجتماعية تصميمًا دقيقًا وتنفيذها ورصدها بدقة تماشياً مع سياسات الأغذية والتغذية والزراعة والتنمية الريفية. وبناء على ذلك، يركز عمل المنظمة في مجال الحماية الاجتماعية على دعم الحكومات والشركاء الآخرين في تحقيق أقصى قدر من التآزر بين الحماية الاجتماعية والسياسات الزراعية وفي صياغة استراتيجيات للتنمية الريفية منسقة. ويشمل ذلك تنمية القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة عمليات وضع السياسات على نحو أكثر اتساقاً وإسداء المشورة في مجال السياسات ودعم تنفيذ البرنامج وتوليد المعرفة القابلة للتطبيق العملي وتيسير الحوار في مجال السياسات بين أصحاب المصلحة وتطوير أدوات تحليل السياسات وتقاسمها.

27- ينعكس مثال أساسي من الأمثلة على دور المنظمة في إسداء المشورة والحوار بشأن السياسة العامة في مشروع "من الحماية إلى الإنتاج". فهذا المشروع يحلل أثر برامج التحويلات النقدية على صنع القرار الاقتصادي في الأسر المعيشية وعلى الاقتصاد المحلي، خصوصاً فيما يتعلق بأدوار الحماية الاجتماعية *ألف*، و*باء* و*دال*، كما هي معرفة في القسم السابق. كما يوفر المشروع أفكاراً حول كيف يمكن لتدخلات الحماية الاجتماعية أن تساهم في خفض الفقر خفضاً مستداماً وفي النمو الاقتصادي على مستوى الأسرة المعيشية ومستوى المجتمع المحلي. ويستخدم المشروع نهج الأساليب

⁹ أنظر A. Bonfiglioli and C. Watson (2011), Bringing social protection down to earth: Integrating climate resilience and

M. Davies, J. Leavy, T و social protection for the most vulnerable, Brighton: Institute of Development Studies (IDS) Mitchell, and T. Tanner (2008), Social Protection and Climate Change Adaption, Brighton: Institute of Development Studies (IDS).

المختلطة، جامعاً ما بين التحليل الاقتصادي-القياسي لبيانات تقييم الأثر ونماذج التوازن العام لـ "تقييم الأثر على نطاق الاقتصاد المحلي" والأساليب النوعية. ويستند المشروع، الذي ينفذ بشكل مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى تقييمات الأثر الجارية لبرامج الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة في سبعة بلدان (إثيوبيا وزامبيا وزيمبابوي وغانا وكينيا وليسوتو وملاوي). وإلى جانب قيام المشروع بتحليلات وإصدار منشورات وموجزات سياسات لمجتمع التنمية العالمي، فإن له من خلال تعاونه مع الحكومة واليونيسيف أثراً مباشراً على المناقشات الدائرة في مجال السياسات في كل بلد من البلدان السبعة. وقد صُبت التحليلات التي أجراها المشروع في المناقشات المتعلقة بكل من تصميم البرنامج الحالي والتدخلات التكميلية في المستقبل لتحقيق أقصى قدر من الأثر الاقتصادي، وكذلك في المناقشات الأوسع في مجال السياسات المتعلقة بالربط بين برامج الحماية الاجتماعية ومبادرات التنمية الريفية. ويكمل تركيز المنظمة الدعم للعمليات والبحوث الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك اليونيسيف والبنك الدولي.

28- تشمل الأمثلة على الدعم المباشر الذي تقدمه المنظمة لخطط الحماية الاجتماعية في إطار برامج الأمن الغذائي الوطني:

- (أ) دعم حكومة النيجر في تصميم وتنفيذ برنامج استئصال الجوع في سياق مبادرة "النيجيريين يطعمون النيجيريين" التي تربط برنامج حماية اجتماعية شاملة مع خطة استثمار زراعي ومع برنامج لتمكين يركز على المرأة الريفية (يهدف هذا البرنامج الأخير إلى تحسين فرص حصول المرأة على المدخلات الزراعية والاستفادة من منافع التحويلات النقدية)؛
- (ب) دعم تصميم وتنفيذ استراتيجية القدرة على الصمود في الصومال، بما في ذلك قيادة التعاون الفني لبرنامج النقود-مقابل-العمل، وذلك بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والاستفادة من برنامج النقود-مقابل-العمل الناجح وإجراءات الحماية الاجتماعية الأخرى التي كانت جزءاً من التدخلات التي ساعدت الصومال في التغلب على المجاعة منذ عامين؛
- (ج) تقديم دعم فني لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية وبرنامج بناء الأصول الأسرية، وهي مكونات حاسمة الأهمية لبرنامج الأمن الغذائي الذي تنفذه حكومة إثيوبيا لصالح الأسر التي تعاني انعداماً مزمناً في الأمن الغذائي في المناطق الريفية؛
- (د) سهل التعاون مع برنامج الأغذية العالمي، تقديم الدعم لبلدان أفريقية خمسة في ربط إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج الشراء المحلية للوجبات المدرسية، من خلال التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والبرازيل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، عبر برنامج الشراء من الأفارقة لأفريقيا. ويهدف هذا البرنامج في الوقت ذاته إلى دعم تحقيق حق الإنسان في الغذاء الكافي وتشجيع استهلاك الأغذية المنتجة محلياً وتحفيز الإنتاج المحلي للأغذية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والكثير منهم من النساء، ما يشجع بالتالي على اندماجهن اقتصادياً واجتماعياً؛
- (هـ) دعم صياغة الخطط الوطنية للاستثمار في الزراعة، التي تصمم من خلالها خرائط طريق في سياق تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ودعم البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يساعد في

تنفيذ التعهدات التي قَدِّمت في قمة لاكويلا التي عقدت في 8-10 يوليو/ تموز 2009، وشملت الحماية الاجتماعية من بين المعايير والأفكار وراء تقييم حالة الأمن الغذائي والاستراتيجية للتصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويتفاوت نطاق مكونات الحماية الاجتماعية هذه، لكنه يشمل توفير شبكات الأمان للفئات الضعيفة في برنامج غامبيا الوطني للتحسين الزراعي، وتمويل الحماية الاجتماعية للمزارعين الفقراء في الموارد ويعانون من انعدام الأمن الغذائي كجزء من برنامج سيراليون الوطني للتحسين الزراعي؛ (و) دعم تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة، مثل برامج النقود-مقابل-العمل التي تقترن بمكون زراعي قوي أو المدارس الحية والميدانية للمزارعين الشباب والراشدين.

29- تشمل الأمثلة على إنتاج المنظمة لمنتجات المعرفة المشتركة دولياً:

- (أ) سياسة بشأن التحويلات النقدية لمواجهة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وكأداة لمبادرات الحماية الاجتماعية (2012) من شأنها أن تعكس تزايد انخراط منظمة الأغذية والزراعة في تدخلات التحويلات النقدية. وتبع ذلك في عام 2013 مجموعتان من المبادئ التوجيهية المحددة - مبادئ توجيهية بشأن الأشغال العامة (النقود-مقابل-العمل وقسائم أغذية-مقابل-العمل) ومبادئ توجيهية لدخول المعارض التجارية وخطط القسائم التي توفر توجيهاً عملياً لتصميم وتنفيذ طرائق مختارة للتحويلات النقدية يمكن استخدامها كاستجابات إنسانية قصيرة الأجل، وكذلك تدخلات حماية اجتماعية طويلة الأجل؛ وأداة "تحليل القرارات المتعلقة بسياسات الأغذية والزراعة" على الإنترنت لتتبع القرارات المتعلقة بالسياسات،¹⁰ التي تشمل تدابير حماية اجتماعية وتوفر الأساس للتقييمات السياسية للآثار القصيرة الأجل لشبكات الأمان وبرامج الحماية؛
- (ب) بالإضافة إلى ذلك، تساهم منظمة الأغذية والزراعة، بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالات أخرى، في مواءمة وتوحيد المؤشرات والمنهجيات لتحليل الحماية الاجتماعية ورصدها.

جيم - التقدم إلى الأمام: تقوية عمل المنظمة في مجال الحماية الاجتماعية

مجالات العمل ذات الأولوية

30- منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بتعزيز عملها وقدرتها إلى حد كبير كي يكون باستطاعتها دعم الحكومات والمبادرات الإقليمية والشركاء بشكل أفضل للتصدي للتحدي الرئيسي المتمثل في تصميم المزيج الصحيح من تدابير الحماية الاجتماعية التي تحقق الأدوار الخمسة للحماية الاجتماعية ونتائجها المتطابقة معها، كما هو موضح أعلاه. وبناء على ذلك، ستضعف المنظمة دعمها للبلدان في إقامة الروابط وتشجيع قدر أكبر من الاتساق في السياسات

¹⁰ FAPDA (تحليل القرارات المتعلقة بسياسات الأغذية والزراعة)

والتآزر بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتنمية الزراعية وخفض الفقر في المناطق الريفية. وستوفر الأدوار الخمسة والنتائج الإطار الذي ستنجز المنظمة ضمنه عملها في مجال الحماية الاجتماعية في السنوات القادمة، باتساق مع وظائفها الأساسية ونقاط قوتها النسبية وبلاشتراك مع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين ذوي الصلة.

31- على وجه التحديد، ستواصل المنظمة عملها القائم حالياً وتعزز دعمها للحكومات في المجالات الأربعة ذات الأولوية خلال الفترة 2014-2015.

32- وضع وتنفيذ أدوات تحليل وسياسة لتوجيه تصميم وتقييم فعالية نظم الحماية الاجتماعية لخفض الفقر والأمن الغذائي والتغذوي. وبحلول نهاية فترة السنتين، ستتوفر أدوات تحليلية وخاصة بسياسة عامة جديدة ومحسنة لدعم المجالات الأساسية لتوليد المعرفة، ودعم ورصد السياسة على واجهة التداخل بين الحماية الاجتماعية والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وستشمل هذه الأدوات ما يلي:

(أ) إطاراً مفاهيمياً وخطوطاً توجيهية لتحليل السياسات ونهج سلسلة قيمة للحماية الاجتماعية، فضلاً عن صيغة معدلة لنموذج "تقييم الأثر على نطاق الاقتصاد المحلي" الموجود، الذي -استناداً إلى تجربة المبادرة الإقليمية البرامجية في غانا- سيتيح المحاكاة السابقة لأثر سيناريوهات الحماية الاجتماعية والسياسة الزراعية المختلفة على إنتاج الأسر المعيشية والرفاه والأمن الغذائي على مستوى الاقتصاد المحلي والوطني.

(ب) أطراً مفاهيمية جديدة لدعم تقييمات الأثر فيما يتصل بولاية المنظمة، بما في ذلك تقييم أثر:

- (1) أدوات الحماية الاجتماعية على إدارة الموارد الطبيعية ومصائد الأسماك والحراجة، وعلى تبني التكنولوجيات الزراعية للتكيف مع تغير المناخ؛
- (2) برامج النقود-مقابل-العمل على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛
- (3) التدخلات الزراعية، مثل الإعانات للمدخلات، على إدارة المخاطر وتراكم رأس المال البشري.

(ج) المساهمات في المبادرات العالمية لتعزيز وتنسيق مؤشرات الحماية الاجتماعية والأدوات التحليلية، بما في ذلك أداة تشخيصية جديدة للحماية الاجتماعية (رسم خرائط وتقييم للفقر) من منظور الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة.

33- تنمية قدرات تصميم وتحليل الحماية الاجتماعية والسياسات والبرامج الزراعية. في نهاية فترة السنتين، سيكون لدى الموظفين العاملين في الحماية الاجتماعية والزراعة في الوكالات الحكومية والشركاء في التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية) فهم أكثر للروابط والتآزر المحتمل بين الحماية الاجتماعية والزراعة والوصول إلى مواد إرشادية ذات صلة. وستعزز زيادة فهم هذه الروابط والتآزر وأهمية وفعالية مساهمة الموظفين في السياسة الوطنية وعمليات البرمجة، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن السياسات ذات الصلة.

34- زيادة المعرفة التي يمكن تطبيقها بالصلات بين الحماية الاجتماعية والزراعة والأمن الغذائي. وسينطوي ذلك من بين أمور أخرى على:

- (أ) إكمال العمل الجاري بشأن تقييمات الأثر في سبعة بلدان جنوب الصحراء، وتوسيع نطاق التغطية لتشمل ما مجموعه 10 إلى 15 بلداً في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وستولد هذه المعرفة من خلال مزيج من الأعمال التحليلية ستضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة وحدها أو بالاشتراك مع شركاء آخرين في البلدان التي تتوفر فيها قدرات كافية؛
- (ب) تنظيم أحداث لتقاسم المعارف والخبرة والممارسات الجيدة، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب والشراكات الأخرى، على المستويات الدولي والإقليمي والوطني؛
- (ج) إعداد تقارير السياسات ومذكرات فنية وموجزات استناداً إلى العمل التحليلي الذي تجربته المنظمة والشركاء الآخرون. وسينصب تركيز قوي على سياسات التوعية والدعوة لضمان أن تصل الاستنتاجات والرسائل الرئيسية إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المعنية بالحماية الاجتماعية ووضع سياسات التنمية الزراعية والريفية وتؤثر عليها.

35- تحسين دعم السياسات وتوسيع نطاق البرمجة. بحلول نهاية فترة السنتين، سيشمل دعم السياسات والبرمجة باستخدام نهج متكامل لحفض الفقر الريفي وتحقيق لأمن الغذائي في سياق المبادرات الإقليمية البرمجية بموجب الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة (خصوصاً الهدف الاستراتيجي 3) ما لا يقل عن عشرة بلدان. وسيشمل ذلك تيسير الحوار بشأن السياسات بين العديد من أصحاب المصلحة وتطوير قدرات استخدام أدوات السياسة ذات الصلة الرامية إلى دعم البلدان في تعزيز الروابط بين الحماية الاجتماعية والزراعة والتنمية الريفية.

36- بغية ضمان الإنجاز على هذه الجبهات جميعها، قامت المنظمة بـ: (1) تخصيص موارد إضافية لتعزيز الهدف الاستراتيجي 3 في مجال الحماية الاجتماعية؛ (2) تسمية شعبة ضمن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باسم شعبة الحماية الاجتماعية؛ (3) إنشاء فريق عامل مشترك بين الإدارات لزيادة الكتلة الحرجة وتقوية التنسيق بين العمل التحليلي والدعم في مجال السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، بوصفه ذا صلة بالأهداف الاستراتيجية جميعها.

لا وحدها، بل مع شركائها

37- يركز عمل المنظمة على إقامة شراكات. وهذا ينبع من واقع أن المنظمة وشركاءها التقليديين على المستوى القطري (وزارات الزراعة والوزارات التنفيذية) ليسو هم عادة اللاعبين الرئيسيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية. وستسعى المنظمة من خلال دورها الموسع في الحماية الاجتماعية إلى تعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة وكذلك مع الوكالات الأخرى، وخصوصاً تلك التي تتخذ من روما مقراً لها، أي منظمة العمل الدولية واليونيسيف.

38- ستُعزز الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي. وسيستند تركيز المنظمة على الواجهة البيئية بين الحماية الاجتماعية والسياسات الزراعية وسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية إلى مكان قوة برنامج الأغذية العالمي في النقل واللوجستيات وتنفيذ شبكات الأمان القائمة على الغذاء والتدخلات وإيصال المعونة الإنسانية. وستسعى الوكالتان إلى توحيد جهودهما في: (1) جمع وتحليل ونشر البيانات عن المخاطر وهشاشة الأوضاع والأمن الغذائي والتغذية؛ (2) تصميم شبكات الأمان التي توفر المساعدة الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛ (3) تشغيل وتنفيذ شبكات الأمان؛ (4) تقييم وتوليد الأدلة المتعلقة بشبكات الأمان؛ (5) تعزيز مبادرات الشراء المحلية التي تربط بين إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وبرامج المساعدة الغذائية الاجتماعية؛ (6) الاضطلاع بدراسات فنية وتحليلية عابرة للقطاعات. وقد وضعت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي بالفعل استراتيجية مشتركة لنظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية.

39- كثيراً ما تقتزن الخبرة التقنية للمنظمة ومشاريعها بتمويل ومنح مقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولا تبرز الحماية الاجتماعية كمجال ذي أولوية في استراتيجية الصندوق. ولذا، هناك مجال لتقوم المنظمة بتكملة عمل الصندوق ودعمه في تعميم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في برامج التنمية الريفية. وهناك أمثلة بالفعل على مثل هذا التعاون. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، تقوم المنظمة والصندوق معاً بوضع تأمين مرتبط بمؤشر الطقس للوصول إلى مربي الماشية الأكثر فقراً، كما تخططان لتعزيز تعاونهما في مجال العمالة الريفية، مع التركيز على الشباب وعلى توفير فرص العمل اللائق.

40- وقعت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم في عام 2004 تشمل، في إطار برامج "العمل اللائق" لكل من الوكالتين، الأهداف الاستراتيجية الأربعة، تعزيز العمالة والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، أيدت المنظمة "مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" وتعمل بصورة مكثفة مع منظمة العمل الدولية لتوسيعها كي تشمل المناطق الريفية. وتكمن الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة بالعلاقة مع منظمة العمل الدولية في وجود مكاتب لمنظمة الأغذية والزراعة في جميع البلدان الأعضاء تقريباً وفي معرفتها الواسعة بالمناطق الريفية حيث لا يستطيع معظم الناس الحصول على الحماية الاجتماعية. وسيتم تعزيز التعاون في الدعم السياساتي للبلدان الأعضاء وفي توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل المناطق الريفية.

41- ستعمل المنظمة مع اليونيسيف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لإدراج البعد الزراعي والأمن الغذائي والتنمية الريفية في سياسات الحماية الاجتماعية وفي تصميم البرامج وتنفيذها. وبشكل مشابه، ستواصل المنظمة العمل مع إدارة التنمية الدولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والوسيلتان الرئيسيتان الراهنتان للتعاون مع اليونيسيف وإدارة التنمية الدولية هما "مشروع من الحماية إلى الإنتاج" و"مشروع النقل". وهذا الأخير مبادرة تعلم تستخدم تقييمات أثر صارمة مستمرة لتحسين المعارف والممارسات المتعلقة ببرامج التحويلات النقدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

42- تعزز منظمة الأغذية والزراعة مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، وقد أطلق بالفعل بعضها، مثل "برنامج البرازيل ومنظمة الأغذية والزراعة للتعاون الدولي"، الذي يوجه أكثر من 36 مليون دولار أمريكي لدعم التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، لدعم مبادرة تحرر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام 2025. وفي فترة السنتين المقبلة ستسعى المنظمة إلى توسيع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الحماية الاجتماعية في سياق برنامج التعاون الدولي البرازيلي، كما ستسعى إلى استكشاف تيسير تبادل المعارف والتعاون بناء على الخبرة والتجربة في الهند وجنوب أفريقيا.

43- سيتم السعي إلى فرص لتعزيز الشراكات الأخرى المتعلقة بالحماية الاجتماعية من خلال المبادرات العالمية والإقليمية وآليات الحوكمة العالمية والأطر السياساتية والبرنامجية التي تلعب المنظمة فيها دوراً بارزاً. ولدى لجنة الأمن الغذائي العالمي تقرير أعدّ حول "الحماية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي"، كان أساساً جزءاً من مداولاتها في عام 2012. وكانت المنظمة مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي من موجهي الدعوة التي أدت إلى إطلاق مبادرة "تحدي القضاء على الجوع" التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والتي تقرّ بالدور الهام الذي تضطلع به نظم الحماية الاجتماعية. وستقوم المنظمة إلى جانب اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وكذلك من خلال دعمها لآليات التنسيق ضمن شراكة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال وحركة تعزيز التغذية¹¹، بالدعاوة لتعزيز الحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، ستعقد المنظمة في عام 2014، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي سيشمل أيضاً حدثاً جانبياً بشأن الحماية الاجتماعية والتغذية خلال الاجتماع الفني التحضيري الذي سيعقد في 13-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

44- على المستوى الإقليمي، إلى جانب الدعم من خلال المبادرات الإقليمية البرامجية المذكورة أعلاه، تقوم المنظمة بدعم تنفيذ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو آلية أنشئت عام 2010 لتوجيه جزء من الأموال التي تعهد بها زعماء العالم في مؤتمر "قمة مجموعة ال-8" في أكويلا عام 2009 إلى الزراعة والأمن الغذائي. كما أن المنظمة منخرطة تماماً في دعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الإطار الزراعي الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وكذلك مبادرة تحرر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام 2025. والمنظمة أيضاً لاعب رئيسي في مبادرة القرن الأفريقي، التي نشأت من الشراكة السياسية الإقليمية للاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجية سلام وأمن لمنطقة القرن الأفريقي، وكذلك في مبادرة الساحل. وتمشيا مع ما سبق، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة في يناير / كانون الثاني 2013 المبادرة الإقليمية الأفريقية، التي ستستكشف وتقدم خيارات وأدوات لتعظيم الأثر المتولد من استخدام تدابير حماية اجتماعية بديلة لتعزيز الإنتاجية الريفية وتعظيم أثر برامج الحماية الاجتماعية وتوفير عمالة لائقة في المناطق الريفية.

¹¹ شراكة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال (REACH) وحركة تعزيز التغذية (SUN)